

التاريخ: 06 إبريل 2017

## قرار الحكومة بالحسم من المرتبات وقطع رواتب في غزة خطير وينذر بتداعيات كارثية

تفاجأ الموظفون الحكوميون في قطاع غزة مساء يوم أمس الأول لدى استلامهم رواتبهم عبر أجهزة الصراف الآلي بخصم الحكومة الفلسطينية نسب متفاوتة من رواتبهم تجاوز حدها الأدنى ثلث الراتب، فيما قُطعت رواتب 543 من العاملين في جامعة الأقصى الحكومية بغزة. ورغم أن الحكومة لم تعلن مسبقاً نيتها القيام بأية خصومات من رواتب الموظفين أو قطعها وفقاً لمبادئ الشفافية، إلا أن الناطق الرسمي باسمها، يوسف محمود، علل تلك الخصومات لاحقاً بـ"الحصار المالي الخانق المفروض على دولة فلسطين المحتلة".

إن مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية إذ يستهجن تطبيق أية سياسات حكومية تقشفية إثر الحصار المالي على موظفي قطاع غزة فقط، والذين يعيشون أساساً حصاراً خانقاً وظروفاً حياتية صعبة، فإنه يدعو الحكومة الفلسطينية إلى سرعة التراجع عن قرارها الخطير والنظر في تداعياته الكارثية التي ستطال مجمل مناحي الحياة في قطاع غزة. ويرى أن أية سياسات تقشفية يجب أن تطال كافة النفقات الحكومية، ومن أعلى هرمها، وفق سياسات واستراتيجيات تقشفية منهجية لا تمس بكرامة الموظفين وحقوقهم المالية.

ويرى مجلس المنظمات أن قرار الخصم الذي يستهدف موظفي قطاع غزة دون غيرهم لا يفتقر لأي مسوغ قانوني وحسب؛ بل يندرج ضمن الصراع السياسي الناشئ عن حالة الانقسام السياسي الداخلي، حيث إن توظيف الأموال العامة أو إدارتها من قبل الحكومة لخدمة موقف سياسي يشكل استغلالاً للسلطة، وتمييزاً مهيناً للكرامة الإنسانية.

ويؤكد مجلس المنظمات بأن الراتب الذي يتقاضاه الموظف العمومي وعلاواته هو حق أصيل مستحق على الحكومة، كفه القانون الأساسي الفلسطيني والقوانين ذات العلاقة لضمان أمنه وكرامته واستقراره، وأن أية قرارات تتعلق بالأموال العامة وأوجه صرفها وانفاقها يجب أن تستند إلى القانون ومبادئ القانون الأساسي.

ويخشى مجلس المنظمات من التداعيات الكارثية لهذا القرار خاصة وأن غالبية الموظفين لديهم التزامات مالية وقروض بنكية، وحقوق مالية وقانونية لأخرين. وهذه الخصومات ستسبب في عجز الموظفين عن الوفاء في سداد تلك الالتزامات، مما سينعكس بشكل خطير على ما تبقى من اقتصاد في قطاع غزة بشكل عام وحياة الموظفين وعائلاتهم وكرامتهم بشكل خاص.

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين  
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان  
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان  
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان  
مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"  
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" عضو مراقب



مؤسسة الحق - القانون من أجل الإنسان  
مركز الميزان لحقوق الإنسان  
مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان  
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان  
المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - بديل

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية إذ يدق ناقوس الخطر إزاء الوضع الكارثي لمختلف مناجي حياة المواطنين في قطاع غزة، وتداعيات حالة الانقسام السياسي البغيض على القضية الوطنية الفلسطينية وصمود المواطنين في كافة أماكن تواجده بوجه الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، فإنه يؤكد بأن المخرج الوحيد للأزمة الفلسطينية الراهنة هو المصالحة الوطنية والذهاب إلى انتخابات رئاسية وتشريعية وتجديد أطر منظمة التحرير الفلسطينية.

-انتهى-

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين  
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان  
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان  
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان  
مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"  
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" عضو مراقب



مؤسسة الحق - القانون من أجل الإنسان  
مركز الميزان لحقوق الإنسان  
مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان  
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان  
المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - بديل

## أعضاء مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية:

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان  
هالة القيشاوي جبر - المدير العام



مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق  
الانسان  
سحر فرنسيس - المدير العام



مركز الميزان لحقوق الإنسان  
عصام يونس - المدير العام



مؤسسة الحق  
شعوان جبارين - المدير العام



بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق  
المواطنة واللاجئين  
نضال العزة - المدير العام



الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع  
فلسطين  
خالد قزمار - المدير العام



مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان  
صهيب الشريف - المدير العام



مركز الدفاع عن الحريات والحقوق  
المدنية - حريات  
حلي الأعرج - المدير العام



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان  
راجي الصوراني - المدير العام



مركز القدس للمساعدة القانونية  
وحقوق الإنسان  
عصام عاروري - المدير العام

